

مجلاتيات

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

خلال اجتماع مجلس أمناء المعهد العربي للتخطيط بشرم الشيخ الوقيان: اعتماد سياسات للحد من العجز في الميزانيات العامة والمحافظه على برامج تحفيز النمو الاقتصادي



د.عادل الوقيان وديبر مال الله في افتتاح أعمال مجلس الأمناء

شرم الشيخ - هناء السيد

عقد مجلس أمناء المعهد العربي للتخطيط اجتماعه الأول للعام 2013/2014 في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، برئاسة أمين عام المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية عادل الوقيان ممثل وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية رئيس التخطيط هندا الصبيح، وبحضور المدير العام للمعهد دبير عثمان مال الله وحضور وزراء ومسؤولين حكوميين ممثلين عن الدول العربية الأعضاء في المعهد.

وقد اكتسب هذا الاجتماع أهمية كبيرة على طريق استكمال خطة التطوير عامين والهادفة إلى تطوير الاختصاصات الرئيسية للمعهد في المجال التنموي، وذلك بما يواكب التحديتات التنموية والتطورات الاقتصادية على مستوى المنطقة، وقد خلص الاجتماع في ختامه إلى اعتماد مشروع خطة النشاط للعام 2013-2014، كما تم التوافق على تأسيس مركز إقليمي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مقر المعهد، بحيث يوفر خدماته المختلفة للقطاعات التنموية في هذا المجال، والتي تهدف جميعها إلى توسيع نطاق استفادة الدول العربية من الخدمات الأساسية التي يوفرها المعهد العربي للتخطيط.

من جانبه تحدث د.عادل الوقيان عن التحديتات التنموية التي تواجه الدول العربية سواء لجهة تزايد الضغوط التنافسية وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي أو ارتفاع نسب البطالة والحاجة إلى خلق فرص عمل جديدة، هذا بالإضافة إلى ضرورة اعتماد السياسات الهادفة للحد من العجز في الميزانيات العامة، وذلك إلى جانب المحافظة على برامج تحفيز النمو الاقتصادي.

لافتاً إلى انه في ظل هذه التحديتات، اعتمد المعهد العربي للتخطيط منذ نحو عامين مقارنة بجديد لتطوير مختلف اختصاصاته في مجال التدريب ودعم الفني والمؤسسي والخدمات الاستشارية والأنشطة البحثية، ففي مجال التدريب وتنمية القدرات ركزت إدارة المعهد على إعادة

توسيع دائرة نشاط المعهد العربي للتخطيط
مال الله: تحديثات تنموية لمعالجة البطالة.. وخلق فرص عمل جديدة

تأسيس مركز إقليمي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مقترح بمضاعفة عدد المستفيدين سنوياً من برامج التدريب إلى 3 آلاف متدرب

وقد ألقى د.عادل الوقيان كلمة ترحيبية في الاجتماع، أكد فيها على أهمية المعهد العربي للتخطيط في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، خاصة في ظل التحديات التنموية التي تواجهها. وأشار إلى أن المعهد العربي للتخطيط يحرص على تحديث خدماته وتطويرها بما يتواءم مع احتياجات الدول العربية، خاصة في ظل التحديات التنموية التي تواجهها. وأكد على أهمية المعهد العربي للتخطيط في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، خاصة في ظل التحديات التنموية التي تواجهها.



ديبر مال الله متحدثاً للزميلة هناء السيد

هيكلية هذه البرامج بما يواكب التحديتات المشار إليها وتطوير وتحديث محتواها بما يواكب التطورات في إدارة التنمية والتوجهات الاقتصادية في الدول العربية، هذا بالإضافة إلى برامج جديدة منها ما هو مرتبط بالمشايع الصغيرة والمتوسطة، وأضاف: «أما فيما يتعلق بالدعم الفني، فقد وسع المعهد دائرة نشاطه من خلال الاستشارات الفنية بما يلبي احتياجات جميع الدول العربية على المستوى التنموي، في حين يستهدف المعهد في مجال البحوث العلمية اعتماد خطة تطويرية بهدف تغطية عدة قضايا تنموية مهمة كتنمية رأس المال البشري، سياسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية، التنمية المتوازنة وغيرها من القضايا المهمة».

وكشف مال الله عن تأسيس مركز خدمات الوقيان المعهد العربي للتخطيط حتى يواكب الاحتياجات والطلبات المتنامية من الدول العربية على الخدمات الاستشارية العربية للتخطيط الآن يناقش الاستشاريين الدوليين في مجالات التخطيط والتنمية وإدارة التنمية والإدارة الاقتصادية.

وحول الاستراتيجيات التي وضعها المعهد، قال انه قد قدم قبل عامين باجتماع سابق لمجلس أمناء المعهد في مراكش بوثيقة تتضمن رؤية إستراتيجية للمستقبل هدفها الانتقال بالمعهد العربي للتخطيط من مؤسسة محدودة النشاط إلى مؤسسة تنطلق في النشاط الإنمائي.

وذكر مال الله أن الكويت تأتي في مقدمة الدول العربية في مجال التخطيط الإنمائي، حيث أصبحت لديها خطة متوسطة الأجل وخطة سنوية، الأمر الذي يدفع بالمعهد كمؤسسة عربية مشتركة إلى أن يقوم بدور فاعل في هذا الصدد.

وأشار إلى أن الاجتماع ناقش الخدمات التي يقدمها المعهد العربي للتخطيط ومنها الخدمات الاستراتيجية لإعادة النظر في منظومات التخطيط الإنمائي في الدول العربية، بالإضافة إلى نماذج للاقتصاد الكلي تدعم خطط الدول العربية الإنمائية.

مضيفاً ان الاجتماع بحث كذلك عدة أمور تتعلق بالتقرير السنوي والموازنة والتقرير الإداري للمعهد العربي للتخطيط.

وقع وكيل وزارة الإعلام والمفوض العام لجناح الكويت في معرض (اكسبو ميلانو 2015) صلاح المباركي عقداً مع شركة «نوزلي» السويسرية الفائزة في المنافسة الخاصة بتصميم وبناء وتشغيل الجناح في المعرض. وأكد المباركي في تصريح صحافي أن العقد وقع بعد ان اتخذت الوزارة كل الإجراءات واللوائح القانونية من الجهات الرسمية في الدولة وبعد أخذ موافقات الجهات الرقابية.

وأضاف أن مدينة ميلانو الإيطالية ستحتضن هذا المعرض الذي يعتبر ثالث أهم حدث في العالم بعد بطولة كأس العالم والألعاب الأولمبية خلال الفترة من 1 مايو حتى نهاية أكتوبر تحت شعار «تغذية الكوكب.. طاقة للحياة».

وأشار إلى أن المساحة الاجمالية للمعرض تبلغ مليون متر مربع ووصل عدد



صلاح المباركي

الدول المشاركة فيه حتى الآن إلى 141 دولة ومنظمة حول العالم ويتوقع المنظمون للمعرض زيارة أكثر من 20 مليون شخص من جميع أنحاء العالم، مؤكداً ان وزارة الإعلام باشرت بالتحضير للمشاركة في المعرض منذ أكثر من عام وتم تشكيل لجنة عليا تضم في عضويتها ذوي الخبرة من مختلف الجهات المعنية في الدولة (وزارة الخارجية ووزارة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال العامة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ومؤسسة البترول الكويتية وجامعة الكويت والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية).

وذكر المباركي أن الكويت قدمت ورقة عمل بعنوان «تحديتات التطوير» كنواة للعناصر الرئيسية التي ستعززها الكويت في معرض (اكسبو ميلانو 2015) في مدينة ميلانو الإيطالية. وأضاف الى أن جناح الكويت سيكون مزيجاً بين الماضي والحاضر ليعكس الهوية والتراث الكويتي ويقع على مساحة 2790 متراً مربعاً ببناء متعدد الأدوار باستخدام مواد صديقة للبيئة مع إمكانية إعادة استخدام الجناح في المستقبل، علماً ان الجناح الكويتي يقع في مكان مميز بين الدول الأوروبية المتقدمة.

«الإعلام» توقع عقداً مع شركة سويسرية لتشغيل جناح الكويت بمعرض «إكسبو ميلانو 2015»

ستعرض محتوى الجناح بصورة ابداعية باستخدام أحدث تكنولوجيا المعلومات والتي جاءت مطابقة لشروط منظمة اكسبو العالمية، لافتاً الى أن للشباب النصيب الأكبر في هذه المشاركة عن طريق التعاون مع مؤسسات النفع العام والجمعيات التطوعية من خلال ورش عمل لتأهيل وتدريب الشباب على التنظيم والمشاركة الفاعلة «في جناحنا والمساهمة في رفع اسم الكويت في المحافل الدولية».

وأشار الى أن جناح الكويت سيكون مزيجاً بين الماضي والحاضر ليعكس الهوية والتراث الكويتي ويقع على مساحة 2790 متراً مربعاً ببناء متعدد الأدوار باستخدام مواد صديقة للبيئة مع إمكانية إعادة استخدام الجناح في المستقبل، علماً ان الجناح الكويتي يقع في مكان مميز بين الدول الأوروبية المتقدمة.

العواش: اجتماع اتحاد الإذاعات العربية يحمل رسالة بإعلاء صوت فلسطين في المحافل الدولية

لمتابعة تنفيذ ما تم التوصل اليه وهو ما يميزه عن غيره من المؤتمرات السابقة. مؤكداً ان وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود اصر على مشاركة الكويت في المؤتمر منذ ان طرحت فكرة عقده في رام الله بهدف توجيه رسالة الى العالم ان «الإعلام العربي يصير على ان ينطلق صوته من كل مكان وتحديداً من فلسطين».



محمد العواش ووكيل وزارة الإعلام الفلسطيني محمود خليفة

رام الله - كونا: قال وكيل وزارة الإعلام المساعد لشؤون الخدمات الاعلامية والإعلام الجديد محمد العواش ان اتحاد إذاعات العربيه الـ 17 هي «إعلاء صوت فلسطين في المحافل الاعلامية الدولية»، وأضاف في تصريح لـ «كونا» ان اهمية الاجتماع والمؤتمر تكمن من مكان انعقاده في فلسطين، مبيناً ان اوراق العمل التي قدمت ركزت على التنسيق بين الفضائيات العربية من اجل رسالة اعلامية وخطاب اعلامي متكامل يوجه الى الخارج.

وذكر ان للمؤتمر بعدا اعلاميا آخر يتمثل في إدخال الإعلام الجديد الى مشروع اتحاد إذاعات الدول العربية والاتحاد التنسيقي العليا للفضائيات العربية لإيصال صوت فلسطين الى الخارج. وقد انطلقت أعمال المؤتمر في رام الله تحت رعاية رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بحضور رئيس الحكومة

رامي الحمد لله والذي استمر على مدار يومين بمشاركة اعلامية رسمية عربية. وشارك في المؤتمر الذي انعقد لأول مرة في رام الله ورشاء ممثلو الفضائيات والإذاعات والتلفزيونات العربية إضافة الى مدير عام اتحاد الإذاعات العربية صلاح الدين معاوي ووفد من الاتحاد وبمشاركة عدد من المؤسسات الفلسطينية ومختلف الحكام السابقين وقاد المسيرة صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد.

وقدم العواش أعمالاً مسموعة ومرئية من إنتاج الكويت التي هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية خلال اجتماع عقده مع وكيل وزارة الإعلام الفلسطيني محمود خليفة. وقال ان الدعم الكويتي لفلسطين على مختلف المستويات ليس بالجديد وإنما بدأ منذ ان انطلقت الثورة الفلسطينية من الكويت واستمر الدعم بتوجيهات من مختلف الحكام السابقين وقاد المسيرة صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد.

العززي: «البيئة» تعاود إزالة المخيمات المخالفة الثلاثة

المواقع النفطية حرصا على سلامتهم. وأضاف ان فريق الرصد التابع للهيئة قام بعمله قدر استطاع خلال الأيام التي شهدت هطول الأمطار على البلاد، حيث تم إسقاط مواقع المخيمات المخالفة على نظام الخرائط الجغرافية الخاص بالهيئة وستتم متابعتها للتأكد من إتمام عملية الإزالة.

وذكرت أن الفريق يتابع المواقع التي قام أصحابها بإزالة مخيماتهم منها للتأكد من أن الإزالة كانت بحسب الاشتراطات البيئية، متمنية من المواطنين إزالة مخيماتهم المخالفة من تلقاء أنفسهم لمساعدة الهيئة والتعاون معها في تخفيف الضرر عليهم وعلى البيئة وعدم عرقلة المشاريع الحيوية لشركة نفط الكويت.

ووضع الملصقات لم تتوقف، حيث واصلت الفرق عملها بمتابعة المخيمات التي لم يبادر أصحابها بإزالتها على الرغم من توافر الوقت الكافي لهم للإزالة منذ بدء الحملة.

وأفاد العززي بأنه سيتم وضع لوحات تحذيرية جديدة للإنذار النهائي بالإزالة إضافة إلى ما هو موجود مسبقاً وذلك للتأكد من وصول التحذير إلى جميع أصحاب المخيمات في المناطق النفطية مؤكداً أن الحملة متواصلة حتى إزالة أخطر مخيم في المناطق النفطية.

من جانبها، شددت مديرة إدارة رصد السواحل والتصحر في الهيئة فرح عبدالحضر ضرورة تجاوب المواطنين مع تحذيرات هيئة البيئة الخاصة بمنع التخميم قرب



م. محمد العززي

أكّد نائب المدير العام في الهيئة العامة للبيئة للشؤون الفنية م. محمد العززي أن فرق التفتيش التابعة للهيئة لإزالة المخيمات التي تتوقّع أعمال شركة نفط الكويت في المنطقة الجنوبية ستستأنف عملها بدءاً من الثلاثاء المقبل.

وقال العززي إن إزالة المخيمات التي تقوم بها هيئة البيئة الثلاثة المقبل سنسحبها حملة لوضع الملصقات وتحذير محاضر معافية يومي الأحد والاثنين المقبلين. موضحاً أن سبب توقف هيئة البيئة عن إكمال أعمال الإزالة يعود لسوء الأحوال الجوية وما نتج عنها من صعوبة دخول الكبات فرق الإزالة للمنطقة المستهدفة.

وأشار إلى أن عملية المعايبة للمخيمات في الوقت الحالي

بوجبارة: بدء مشروع خطة طوارئ تسرب الغازات

تتعامل مع المواد الكيميائية في حيث التصنيع والاستخدام وتخزين هذه المواد على البقاء في إعداد خطط تفصيلية لإدارة المخاطر في حال حدوث تسربات غازية، مؤكداً استعداد الهيئة العامة للبيئة لدراسة هذه الخطط والتعاون في تطويرها وجعلها أكثر مرونة وملاءمة للتطبيق العملي بما يضمن فاعلية وسهولة تفعيلها في حالات الطوارئ.

الحوادث المتعلقة بالتسربات الكيميائية ضمن إطار تنظيمي واضح يكفل للهيئة العامة للبيئة القيام بدورها ضمن منهجية شاملة متكاملة. وأكد بوجبارة أن هذا المشروع يأتي متسقاً مع النهج الاستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية والذي يشكل إحدى الاستراتيجيات الأساسية التي تعمل بموجبها الهيئة العامة للبيئة، وحث المنشآت العاملة بالدولة والتي

نظام شامل ومتكامل يأخذ من المنهجيات العالمية التي تمكن الهيئة العامة للبيئة من القيام بعمليات الإلزام والالتزام في الصالات العادية والطارئة بالإجراءات التي تلزم المنشآت التي تصنع أو تستخدم أو تخرن المواد الكيميائية بإعداد خطط تفصيلية لإدارة المخاطر في إطار متطلبات واضحة تساعد على متابعة أداء هذه المنشآت في كيفية الاستجابة لتجنب

قال مدير إدارة رصد ومتابعة جودة الهواء بالهيئة العامة للبيئة أمين بوجبارة إن الهيئة تقوم بعمل مشروع متكامل لخطة طوارئ فيما يخص تسرب الغازات الناجمة من الانبعاثات الصناعية، حيث يهدف هذا المشروع إلى إنشاء خطة متكاملة لإدارة المخاطر ذات المصدر الغازي في حالات الطوارئ بالكويت، وأضاف أن هذا المشروع يعتمد على إنشاء

الحمود: نقص الموظفين وراء تأخير إنجاز شكاوى «علاقات العمل»

مؤكداً انها في حاجة الى الدعم من العنصر البشري لإنجاز المعاملات من دون أي تأخير، مضيفاً ان الإدارة قاست بمخاطبة مسؤولي الوزارة لسد النقص بما يتماشى مع الاعداد المتزايدة للمراجعين خصوصاً في قسي الشكاوى وبلاغات التغيب.

بشرى شعبان
كشف مدير إدارة علاقات العمل في وزارة الشؤون جاسم الحمود ان تأخير إنجاز المعاملات الذي تعاني منه الإدارة يعود إلى النقص الحاد في اعداد الموظفين لاسيما في اقسام الشكاوى وبلاغات التغيب.

وقال الحمود في تصريح صحافي ان الإدارة تعاني منذ سنوات من نقص حاد في اعداد الموظفين على الرغم من انها من الإدارات الأكثر التصاقاً بالجمهور وتتقبل اعدادا كثيرة من المراجعين،

أصدر وكيل وزارة الشؤون عبدالحسن المطيري قراراً إدارياً يطلب بموجبه من جميع فرق تفتيش العمل في كل المحافظات القيام بإجراءات التفتيش على جميع المنشآت التجارية والصناعية من جميع الأنشطة ودون أي استثناء وتطبيق كل البنود الخاصة بقانون العمل وعدم التهاون في تطبيق الإجراءات القانونية على المخالفين لقانون العمل رقم 2010/6 وجميع القرارات الوزارية الخاصة بتنظيم العمل.